

محضر اجتماع مجلس الجامعة السابع عشر
برسم ولاية 2009-2011

التاريخ : الإثنين 28 فبراير 2011
المقر: رئاسة الجامعة.
الصفة: اجتماع استثنائي من الساعة الثالثة بعد الزوال إلى الثامنة والنصف مساء.
الحاضرون:

الأعضاء بحكم القانون: السيدة والسادة محمد مرزاق (رئيسا)- محمد لوديكي- وداد التباع- امحمد الأمراني زنطار-محمد أبو صلاح- عبد الحق علوي يزيدي- عبدالله أيت واحمان – سيدي محمد ريكار- محمد العربي الأشهب- أحمد الدرجة- الحسان بومكرض- بلعيد بوكادير- محمد فليو.

الأعضاء المعينون: السيدان مولاي أحمد العمراني- مولاي أحمد بومهدي.
الأعضاء المنتخبون : السيدات والسادة عبد الواحد أحماني- حسن المازوني- ابراهيم بوعياد- اسماعيل سعدون- نادية شائبي- عبد الواحد طليمات - محمد المخفوق- خالد برادة- محمد المصطفى لعريسة - الحسين أعبوشي- عزوز قشيقش- سعيد أمال- رشيد بنموسى - خليل مخلص - عبد الجليل لكريفة- محمد الحمداوي- يمينة برجواني - عبد الهادي الباشا- علي إد الإمام - خالد بنحيدة- مصطفى بداق - حسن فرحات- فريد خالد- عبد اللطيف كنيديري- ربعة بوسنة- محمد احمامو.

الأعضاء المدعوون : السادة محمد العربي سيدمو- مصطفى بهالي – سعيد بنجلون - ادريس الغدامي.
الأعضاء المعتذرون : لا أحد.

قبل بداية أشغال الاجتماع :

- قرأ المجلس الفاتحة ترحما على روح المرحوم السيد علمي المباركي، أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم السملاية مراكش، تغمده الله برحمته وأسكنه فسيح جناته.
- أطلع السيد الرئيس السادة أعضاء المجلس على مجموعة من الإخباريات والمستجدات التي عرفت الجامعة مؤخرا ومنها :

✓ تنظيم الدورة الثانية لمعرض الكتاب الجامعي بتعاون مع جهة مراكش تانسيفت الحوز والمجلس الجماعي ومجلس مقاطعة جليز، وذلك من 1 إلى 6 فبراير 2011 بفضاء عرصة مولاي عبد السلام (الوثيقة رففته).

✓ تنظيم جامعة القاضي عياض بتنسيق مع الأكاديمية الجهوية للتربية والتكوين مراكش تانسيفت الحوز، لقاء تواصليا يوم 8 فبراير 2011 بكلية العلوم السملاية مراكش حول الإعلام والتوجيه.

✓ تنظيم جامعة القاضي عياض بتنسيق مع الأكاديمية الجهوية للتربية والتكوين مراكش تانسيفت الحوز، الدورة الأولى للمنتدى الجامعي للإعلام والتوجيه، وذلك أيام 18 و19 و20 فبراير 2011 برحاب المدرسة الوطنية للعلوم التطبيقية بمراكش (الوثيقة رففته).

✓ تم توقيع اتفاقية شراكة بين الجامعة والمجلس الإقليمي لمدينة السمارة على هامش الأيام الدولية للتسويق التي نظمتها كلية الحقوق بشراكة مع الجامعة بمدينة السمارة.

وحدد المجلس جدول أعماله في النقاط التالية :

- 1- المصادقة على محاضر الاجتماعات السابقة.
- 2- تقارير مجلس التدبير والمجالس المنبثقة عن المجلس.
- 3- صرف ميزانية سنة 2010.
- 4- مختلفات :

- 1.4- الترشيحات لشغل منصب مدير المدرسة الوطنية للتجارة والتسيير.
- 2.4- وضعية المدرسة العليا للأساتذة بمراكش.
- 3.4- تقييم مشروع تطوير الجامعة برسم سنوات 2007-2011.
- 4.4- فتح المناصب المالية اللازمة في إطار أساتذة التعليم العالي.
- 5.4- وضعية كلية الطب والصيدلة بمراكش.
- 6.4- الحراسة في الامتحانات.
- 7.4- السكن الوظيفي.

1- المصادقة على محاضر الاجتماعات السابقة

- صادق المجلس، مع اقتراح تعديلات، على محاضر الاجتماعات السابقة لمجلس الجامعة وهي :
- ✓ الاجتماع الثالث عشر بتاريخ 25 أكتوبر 2010.
 - ✓ الاجتماع الرابع عشر بتاريخ 11 نونبر 2010.
 - ✓ الاجتماع الخامس عشر بتاريخ 29 دجنبر 2010.
 - ✓ الاجتماع السادس عشر بتاريخ 12 يناير 2011.

وأشار بعض الأعضاء إلى أن مجلس الجامعة وكل مجالس المؤسسات لهم صلاحيات حددها لهم القانون والتي يجب أن يمارسوها بكل استقلالية. لذا فإن أي تدخل من جهات خارجة عن الجامعة خاصة في الأمور البيداغوجية فهو يعد مرفوضاً.

وطالب المجلس من لجنة الشؤون القانونية والتنظيمية وضع آليات جديدة فيما يتعلق بمحاضر اجتماعات المجلس وكذا مهام لجنة مراجعة هذه المحاضر وذلك في أفق شهر على أبعد تقدير. كما طالبها كذلك بمراجعة بعض الأنظمة الداخلية وإعادة النظر في طريقة عمل وفي اجتماعات اللجان المنبثقة عنه. كل هذا بهدف إعطاء دينامية جديدة لأشغال المجلس ولجانته.

2- تقارير مجلس التدبير واللجان المنبثقة عن مجلس الجامعة

1.2- تقرير مجلس التدبير

استمع المجلس لتقرير مجلس التدبير (التقرير رفقته) الذي تمحور حول النقاط التالية :

- ✓ مناصب أساتذة التعليم العالي.
- ✓ تعويضات لجنة تتبع البرنامج الاستعجالي.
- ✓ تعديلات ميزانيات البرنامج الاستعجالي.
- ✓ توزيع اعتمادات الساعات الإضافية والعرضية المخصصة في البرنامج الاستعجالي.
- ✓ الحملة التواصلية بمؤسسات الجامعة.
- ✓ ميزانية التسيير العادية لسنة 2011.
- ✓ صرف ميزانية 2010.
- ✓ انتداب ممثلين عن مجلس التدبير ببعض الهيئات.

ناقش أعضاء المجلس تقرير مجلس التدبير وطرحوا تساؤلات في شأن معطيائه. وتمحورت مداخلات الأعضاء حول النقاط التالية :

- ✓ فوض مجلس الجامعة لمجلس التدبير البت فقط في مناصبي أستاذي التعليم العالي ووضع معايير لفتح مباريات هذه الفئة. لكن مجلس التدبير اتخذ قرارا بإلغاء هاذين المنصبين وكذا 5 مناصب أخرى وردت عليه مع العلم أن المناصب الخمس قد مرت عبر هياكل المؤسستين اللتين اقترحتهما (4 مناصب من كلية الحقوق ومنصب من المدرسة الوطنية للعلوم التطبيقية بمراكش). كما أن المعايير التي سيضعها فيما يخص فتح مباريات أساتذة التعليم العالي يجب أن تراعي النصوص التنظيمية في هذا الباب والمهام المخولة لهياكل المؤسسات وخصوصياتها. فلا يمكن لقرارات مجلس التدبير أن تكون معارضة لقرارات هياكل المؤسسات.
- ✓ يعتبر مطلب تخصيص مناصب مالية لفتح مباريات أساتذة التعليم العالي مطلبا إلحاحيا من النقابة الوطنية للتعليم العالي لأن من حق الأساتذة المؤهلين الذين استوفوا الشروط اللازمة الترقيّة إلى إطار أساتذة التعليم العالي.
- ✓ إن عددا من المناصب المالية التي تم فتحها للتوظيف لا نعرف مصادرها خاصة منها مناصبي أستاذي التعليم العالي الذين فتحا مؤخرا وكذا 30 منصبا تم التوظيف فيها. فعملية تدبير المناصب لا تتم بالشفافية اللازمة ويجب أن تمر عبر مجلس التدبير ومجلس الجامعة.
- ✓ يجب توضيح الطريقة والمعايير التي اعتمدها مجلس التدبير في توزيع المناصب المالية المخولة في إطار البرنامج الاستعجالي.
- ✓ تعرف كلية الطب خصاصا في المناصب المالية نظرا لمتطلبات التدريس بالكلية ومتطلبات التأطير بالمستشفيات. ومنذ سنوات لم يتم إيلاء الكلية مناصب جديدة لسد حاجياتها. ولولا المبادرة الوطنية لتكوين 3.300 طبيب التي بموجبها تم توظيف 65 أستاذا و30 إداريا لما تمكنت المؤسسة من سد بعض حاجياتها علما أنه لم يخصص لها مناصب في إطار البرنامج الاستعجالي.
- ✓ نظرا للضغط في استغلال المناصب قبل نهاية دجنبر 2010، تم تحويل عدة مناصب مالية إلى توظيفات إدارية مباشرة. لذا وجب تخصيص كل مناصب 2011 و2012 لمناصب بيداغوجية.
- ✓ لم يعرض بعد على مجلس الجامعة التقرير حول صرف ميزانية 2010. علما على أن هذا التقرير لا يتوقف على مجلس التدبير وحده بل على مؤسسات الجامعة كذلك.
- ✓ يجب على مجلس التدبير أن يبت في الملفات والنقاط التي كلف بها والإسراع بقراراته فيما يخصها.
- ✓ المؤسسات تعاني من ضغط ميزانية الساعات الإضافية والعرضية وذلك راجع إلى تدريس مواد المعلومات واللغات والتواصل ومتطلبات المسالك الممهنة.
- ✓ كما أشارت بعض المداخلات إلى كثرة الأعباء المنوطة بمجلس التدبير وذلك لكونه يعالج ويتابع مجموعة من الملفات والقضايا، منها، المناصب المالية، البرنامج الاستعجالي، الساعات الإضافية، تقارير صرف الميزانية... مما يطرح إعادة النظر في منهجية اشتغال مجلس التدبير.

بعد ذلك قدمت التوضيحات التالية للأعضاء :

- ✓ كلية الطب والصيدلة لها خصوصيات مختلفة عن باقي المؤسسات. ويجب توضيح ما هو مرتبط بوزارة التعليم العالي وما هو مرتبط بوزارة الصحة.
- ✓ يجب وضع المناصب المالية والساعات الإضافية أو العرضية المخولة في السياق المحدد لها وهو تحقيق أهداف البرنامج الاستعجالي بناء على المعايير المحددة. فهناك عدة مؤسسات تعاني من المديونية الثقيلة للساعات الإضافية وجب معه تقنينها بوضع معايير واضحة.
- ✓ يجب على مباريات أساتذة التعليم العالي احترام بنود النصوص المنظمة لها. لكن من اختصاص مجلس التدبير تحديد أعدادها والبت في التخصصات المراد فتحها مع احترام رأي هياكل المؤسسات. كما أن مشكل الترقي إلى إطار أستاذ التعليم العالي لا يمكن تسويته على صعيد الجامعة نظرا لقلّة أعداد المناصب المخولة ويبقى استثناء ينبغي أن يكون له حل على الصعيد الوطني. مع الإشارة إلى أن الجامعة لم تتوصل بعد بمناصب السنة المالية 2011 وسيبت فيها مجلس التدبير حالما تتوصل بها الجامعة. كما أن مجلس التدبير قرر إلغاء المناصب السبعة المتعلقة بمباريات أساتذة التعليم العالي لأنه في الوقت الذي طلب منه تحديد معايير لهذه المباريات وردت عليه طلبات أخرى قبل أن يتم أشغاله. وهذا القرار تم إطلاع مجلس الجامعة عليه الذي تدارسه ووافق عليه في الاجتماع السابق.

✓ أما فيما يخص المناصب الأخرى (32 منصبا)، فهي مناصب شغرت إما بسبب وفاة أو انتقال شريطة احتفاظ المؤسسة بمنصبها أو إما بسبب استبعاد ... وهذه المناصب محجوزة للمؤسسات التي تنتمي إليها. ونظرا للضغط من أجل استغلالها قبل نهاية دجنبر 2010، فإن المؤسسات الجامعية، التي تحدد المعايير في إطار نوعية التخصصات المرغوب فيها، قامت باستغلالها حسب متطلباتها وخصوصياتها.

✓ سيتم عرض ميزانيتي الاستثمار والتسيير بالبرنامج الاستعجالي لسنة 2011 على مجلس التدبير للبت فيها.

وفي النهاية، طالب المجلس من مجلس التدبير القيام بزيارات ميدانية لمؤسسات الجامعة وذلك للوقوف على خصوصية كل مؤسسة.

وسجل السيد مولاي أحمد بومهدي اعتراضا حول طريقة تدبير المناصب المالية والمباريات لأنها لا تتسم بالشفافية بعد استفساره عن مناصب مالية شاغرة، وانسحب من اجتماع المجلس.

2.2- تقرير لجنة الشؤون البيداغوجية

استمع المجلس لتقرير لجنة الشؤون البيداغوجية (التقرير رفقته)، حيث طرح السيد منسق اللجنة المشكل الذي تعاني منه اللجنة والمتمثل في الغياب المتكرر لعدد مهم من السادة أعضائها مما نتج عنه التأخر في الحسم في العديد من القرارات والتوصيات والقضايا المرتبطة بالشؤون البيداغوجية. (مشكل اللغات، الشهادات المؤمنة...).

3.2- تقرير لجنة البحث العلمي والتعاون

استمع المجلس لتقرير لجنة البحث العلمي والتعاون (التقرير رفقته)، حيث قدم السيد منسق لجنة البحث العلمي والتعاون أمام أنظار المجلس عرضا حول نتائج تقييم هيئات البحث، والتي شملت وحدات البحث والمختبرات العلمية والبحوث والرسائل الجامعية وكذا الجوائز المخصصة لها، والمعايير المعتمدة في تقييم واختيار هذه الدراسات العلمية. وقدم كذلك المقترحات المتعلقة بمراجعة دفتر ضوابط البحث. كما عرض على المجلس وثيقة تتعلق باعتماد هيئات البحث وطالب من المجلس تفويض المصادقة عليه للجنة البحث العلمي والتعاون لأنها لم تنته بعد من صياغته.

صادق المجلس على دفتر ضوابط هيكلية البحث العلمي (الاعتماد) مع إدخال بعض التعديلات عليه (الوثيقة رفقته).

4.2- تقرير لجنة الشؤون الثقافية والتواصل

استمع المجلس لتقرير لجنة الشؤون الثقافية والتواصل (التقرير رفقته)، حيث قدمت له أهم الأنشطة الثقافية التي عرفتها الجامعة خلال هذه الفترة ومنها :

- ✓ تنظيم الدورة الثانية لمعرض الكتاب بتعاون مع جهة مراكش تانسيفت الحوز والمجلس الجماعي ومجلس مقاطعة جليز، وذلك من 1 إلى 6 فبراير 2011 بفضاء عرصة مولاي عبد السلام.
- ✓ تنظيم جامعة القاضي عياض بتنسيق مع الأكاديمية الجهوية للتربية والتكوين مراكش تانسيفت الحوز، الدورة الأولى للمنتدى الجامعي للإعلام والتوجيه، وذلك أيام 18 و19 و20 فبراير 2011 برحاب المدرسة الوطنية للعلوم التطبيقية بمراكش.
- ✓ منارة الجامعة.

5.2- تقرير لجنة الشؤون القانونية والتنظيمية

استمع المجلس لتقرير لجنة الشؤون القانونية والتنظيمية، حيث قرر المجلس ما يلي :

ضرورة تعبئة استمارة إلكترونية من طرف كافة طلبة جامعة القاضي عياض، قبل توصلهم بشواهد التخرج، وذلك في إطار مشروع "غرينزا Grinsa" الذي انخرطت فيه الجامعة ضمن مجموعة من الجامعات الوطنية والذي يهدف إلى إعداد بنك معطيات خاص بخريجها ليكون رهن إشارة المقاولات والمؤسسات المعنية بالتشغيل، مع الإشارة إلى أنه يمكن للطلبة الذين لا يرغبون في أن تكون المعطيات الخاصة بهم مضمنة في بنك المعطيات أن يعبنوا طلبا في الموضوع.

بعد ذلك، ناقش المجلس هذه التقارير وأبدى بشأنها ملاحظات وتساؤلات أوجب عنها. وتمحورت تدخلات الأعضاء حول النقاط التالية :

- ✓ يجب التطرق للغة التدريس التي يعاني منها عدد كبير من الطلبة والتي تؤدي إلى هدر كبير خاصة في الحقول العلمية والتقنية.
- ✓ تم إلغاء فتح مسلك الماستر بالمدرسة الوطنية للتجارة والتسيير هذه السنة بحجة عدم توفر عدد كاف من الطلبة المسجلين. وتجدر الإشارة هنا إلى أن عددا من مسالك الماستر بالجامعة تتوفر على أعداد ضعيفة من الطلبة المسجلين بها ولم يتخذ قرار إغلاقها. فكان من الأجدر الإبقاء عليه وتدارك النقص في الأعداد السنة المقبلة
- ✓ يجب على لجنة الشؤون البيداغوجية أن تتكبد على دراسة المشاكل التي تعاني منها وحدات التدريب والخرجات الميدانية نظرا لأهميتها في مسار التكوين. ومن المستحب وضع هياكل بالمؤسسات والجامعة لتوفير تداريب نهاية المسار التكويني بالبحث على شركاء من المحيط الاقتصادي والصناعي مما يمكن كذلك من تكوينات في مهن جد استراتيجية والاستجابة بسرعة لمتطلبات سوق الشغل.
- ✓ قامت هيئة تقييم البحث العلمي (Instance d'Evaluation de la Recherche - IER) بأعمال تتعلق بتقييم وحدات ومختبرات البحث المعتمدة بالجامعة. والمجلس لا ينقص من عمل خبائها. لكن مجلس الجامعة لم يصادق على تركيبة هذه الهيئة مما يضع إشكالا قانونيا قد يسقط مصداقية عملها. كما أن جل خبراء هذه الهيئة يطغى عليهم انتمائهم لحقل العلوم والتقنيات بينما يغطي الحقول المعرفية الأخرى عدد قليل من الأعضاء. فكان من المستحب فتح باب الترشيحات للعضوية بهيئة تقييم البحث العلمي.
- ✓ إذا كان مجلس التدبير يشغل بصفة عادية فإن اللجان الأخرى المنبثقة عن مجلس الجامعة تعرف خلا في أشغالها. ويرجع هذا إلى غياب ممثلي المؤسسات في أشغال هذه اللجان. فلجنة الشؤون البيداغوجية ولجنة البحث العلمي والتعاون لا يشتغلان إلا ب4 أو 5 أعضاء. كل هذا يدفع إلى ضرورة إعادة النظر في الأنظمة الداخلية لتفعيل أكبر لطرق وكيفيات الاشتغال.
- ✓ هناك عدد كبير من القرارات التي تصدر عن اللجان المنبثقة لا يتم تفعيلها داخل المؤسسات. كما تتم في مرات عديدة إعادة مناقشة القرارات الصادرة والتي تم البت فيها. كل هذا يعطي انطباعا بالملل لدى أعضاء اللجان. فمن المستحب حضور نواب العمداء والمديرين المساعدين أشغال اللجان حتى تجد القرارات طريقها إلى التفعيل داخل المؤسسات وأن تتوفر اللجنة على مخاطب مسؤول داخل كل لجنة مما يسهل معه التجاوب السريع.
- ✓ تعرف عملية اقتناء المعدات العلمية عدة مشاكل ووجب معها القيام بتقييم مراحل هذه العملية للوقوف على مكان الخلل واقتراح حلول للتسريع بوثيرة الاقتناء.
- ✓ يجب أن يتوفر مجلس الجامعة على معطيات حول مدى تقدم إعداد الإطار القانوني لنادي الجامعة، ومعطيات حول اشتغال المركز الوطني للدراسات والأبحاث في الماء والطاقة CNEREE الذي صرفت عليه أموال كبيرة وكذا أشغال المراكز الأخرى.

وفي النهاية :

- ✓ صادق المجلس على هذه التقارير شريطة الأخذ بعين الاعتبار ملاحظات السادة الأعضاء وخاصة منها ما يتعلق بهيئة تقييم البحث العلمي. وتحفظ الأستاذ محمد الحمداوي على تقرير لجنة البحث العلمي والتعاون.
- ✓ طالب المجلس مجموع اللجان ببلورة تصور واضح فيما يتعلق بطرق وآليات اشتغالها وإحالتها على لجنة الشؤون القانونية والتنظيمية لبلورته في شكل نص تنظيمي.
- ✓ طالب المجلس من مجلس التدبير العمل على وضع ميكانيزمات لتفعيل مشاريع القرارات الصادرة عن اللجان الدائمة المنبثقة عن مجلس الجامعة والتي حظيت بمصادقة مجلس الجامعة وكذا آليات لتحسين أداء اللجان وإن اقتضى الحال مراجعة النظام الداخلي للمجلس.
- ✓ اقترح المجلس تخصيص اجتماعات مقبلة لكل لجنة منبثقة عنه على حدة وذلك لتعميق النظر في نتائج أشغالها وتدارس مشاكلها.

3- صرف ميزانية سنة 2010

أرجأ المجلس هذه النقطة إلى اجتماع مقبل نظرا لعدم جاهزية التقرير الخاص بها.

1.4- وضعية المدرسة العليا للأساتذة مراكش

أدرج المجلس وضعية المدرسة العليا للأساتذة بمراكش، وذلك فيما يرتبط بإحاق هذه المؤسسة بالجامعة، حيث انتقلت المدرسة العليا للأساتذة بشكل رسمي وبصفة نهائية إلى جامعة القاضي عياض، أما عملية نقل الوعاء العقاري والموارد البشرية فهي لم تتم بعد لأن المراسيم المنظمة لم تنشر بعد بالجريدة الرسمية. كما قامت الجامعة بتسوية مشكل منح الطلبة الأساتذة بهذه المدرسة في انتظار أن تواف وزارة التربية الوطنية الجامعة بمنحهم.

وصرح مقترح هذه النقطة في مختلفات أن المدرسة العليا للأساتذة تختص في تكوين المدرس وكان من المفروض أن تلتحق 58 مؤسسة للتكوين البيداغوجي بالجامعات. فعلا تم إحاق المدارس العليا للأساتذة لكن العملية توقفت بالنسبة لباقي المؤسسات بحجة أن قطاع التكوين المدرسي يحتاج إليها.

كما أن الأطر البيداغوجية والإدارية قررت بالإجماع الالتحاق بالجامعة لكن هذه الأطر تفاجأت بتوصل المدرسة بمراسلة مباشرة من قطاع التكوين المدرسي إلى السيد مدير المدرسة تطلب من أطرها الاختيار بين البقاء بالقطاع المدرسي أو الالتحاق بالجامعة علما أن بعض الجهات ربطت اتصالات هاتفية مع أطر من المدرسة لثنيهم عن الالتحاق بالجامعة. كما يروج أنه سيتم تحول المدرسة من مقرها الحالي إلى ثانوية يحي الداوديات. لذا يجب على الجامعة أن تدافع على الممتلكات العقارية والأطر التربوية والإدارية والتقنية للمدرسة باعتبارها إغناء للجامعة والتصدي لكل هذه المناورات التي لا تخدم الجامعة والمدرسة.

2.4- تقييم مشروع تطوير الجامعة برسم سنوات 2007-2011

لا زالت المدة المحددة في أربع سنوات لم تكتمل بعد. كما أن النصوص القانونية والتنظيمية لا تحت على ذلك. وسيتم تدارس النقطة في لجنة تتبع برنامج تطوير الجامعة.

3.4- فتح المناصب المالية اللازمة في إطار أساتذة التعليم العالي

أعطيت أجوبة عن التساؤلات التي طرحت في شأنها خلال مناقشة تقرير مجلس التدبير.

4.4- وضعية كلية الطب والصيدلة مراكش

جاء حسب بعض المتدخلين حول هذه النقطة :

- ✓ إذا تعذر إيجاد حلول داخل إدارة المؤسسة، وجب طرح المشكل على مجلس الكلية الذي يعتبر أعلى سلطة تفريرية بالمؤسسة وإذا صعب عليه ذلك، وجب رفع المشكل إلى مجلس الجامعة للبت فيه.
- ✓ إن تنقيط الموظفين بالكلية كان جائرا خاصة في حق الممثلين النقابيين. كما أن إدارة المؤسسة تراجعت عن بعض الاتفاقيات مع المكتب المحلي. كل هذا أدى إلى تدهور في العلاقات بين إدارة المؤسسة وموظفيها.
- ✓ كما تعاني المؤسسة من مشاكل مع الطلبة أدت إلى تظاهرهم بالشارع العمومي.

وتدخل بعض أعضاء المجلس لإبداء رأيهم في الموضوع والتي يمكن تلخيصها فيما يلي :

- ✓ يجب على الجميع أن يحرص على الاحترام المتبادل بين كل مكونات الكلية والجامعة. كما يجب فتح نقاش شفاف وواضح وهادف لأن الحقوق واضحة والواجبات واضحة والحفاظ على السلم الاجتماعي داخل كل مؤسسة واجب.
- ✓ المبادرة الوطنية لتكوين 3.300 طبيب خلقت عدة مشاكل خاصة وأن الطاقة الاستيعابية للكلية وللمركز الاستشفائي الجامعي لا تحتتمل. لكن الطلبة استغلوا هذه الأوضاع وقاموا بضغوطات لتحقيق مكاسب.
- ✓ يجب على رئيس الجامعة أن يمارس ضغطه وثقله وصلاحياته لحل هذه المشاكل.
- ✓ يجب على مجلس الجامعة أن يتبنى مبادرة تكوين 3.300 طبيب.

بعد ذلك، قدمت للمجلس التوضيحات التالية :

- ✓ تمر كلية الطب حالياً بأوقات عصيبة راجعة لعدة عوامل.
- ✓ فيما يخص المشكل القائم بين إدارة المؤسسة وبعض الموظفين، فقد تقرر تكوين لجنة ثلاثية بين رئاسة الجامعة وإدارة الكلية وممثلين عن النقابة لإيجاد حلول.
- ✓ أما فيما يخص الطلبة، فقد عقدت عدة لقاءات معهم مع مختلف المسؤولين من الجامعة والكلية والمركز الاستشفائي. كما تدارس مجلس الكلية مطالبهم خرج على إثرها بما يناهز 21 توصية ستمكن من حل جل المشاكل التي يعانون منها. كما عقد لقاء بين لجنة من الوزارة الوصية وممثلين للطلبة تم الاتفاق فيه على استئناف الدراسة في انتظار إيجاد حلول التي هي على الصعيد الوطني. رغم كل هذا، تفاجأ الجميع بخروجهم في مسيرة بالشارع العمومي.

4.5- الترشيحات لشغل منصب مدير المدرسة الوطنية للتجارة والتسيير مراكش

قدم السيد الرئيس محضر دراسة الترشيحات لشغل منصب مدير المدرسة الوطنية للتجارة والتسيير بمراكش. وقرر المجلس اقتراح الثلاثة مرشحين الأوائل على السلطة الوصية وهم السادة امبارك بن الشانعة والشرقاوي المظفار وسعيد الرغاي.

ونظراً لضيق الوقت، أرجأ المجلس إلى اجتماع مقبل النقطتين المتبقيتين وهما : الحراسة في الامتحانات والسكن الوظيفي. ورفعت الجلسة على الساعة الثامنة والنصف مساءً.

لجنة الصياغة:

المقرر: الكاتب العام للجامعة -ذ. رشيد هلال
المراجعة: ذ.حسن المازوني، ذ. الحسين أعبوشي

صودق عليه في اجتماع مجلس الجامعة بتاريخ 22 يونيو 2011.